E

الأمم المتحدة

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EDGD/2009/5
9 November 2009
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

اجتماع الخبراء حول دور القطاع المالي في دعم التكامل الإقليمي
بيروت، ٢١-٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

موجز

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اجتماعاً للخبراء حول دور القطاع المالي في دعم التكامل الإقليمي، في بيت الأمم المتحدة، في بيروت، يومي ٢١ و٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وقد هدف الاجتماع إلى تقييم الجهود المبذولة في مجال تحقيق التكامل الإقليمي الاقتصادي مع التركيز على الخدمات المالية. وشارك فيه عدد من الخبراء المحليين والإقليميين والدوليين، وممثلون عن الهيئات الرسمية والقطاع الخاص، حيث جرى تبادل الخبرات ودراسة المعوقات التي تحول دون دعم التكامل الاقتصادي العربي بشكل عام وفي مجال الخدمات المالية بشكل خاص. كما ناقش المجتمعون سبل تنمية الخدمات المالية بغرض دعم التكامل الإقليمي.

ووضع الخبراء مجموعة من التوصيات الموجهة إلى متخذي القرار في البلدان الأعضاء في الإسكوا، من أجل المساهمة في دعم التكامل الإقليمي العربي في مجال الخدمات المالية. وتتضمن هذه الوثيقة تقريراً عما دار في الاجتماع من مناقشات وعرضاً للتوصيات التي توصل إليها المجتمعون.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة.....	١	٣
الفصل		
أولاً- التوصيات.....	٢-٤	٣
ألف- توصيات عامة	٣	٣
باء- توصيات خاصة بالتكامل الإقليمي في مجال الخدمات المالية	٤	٤
ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة.....	٥-٣٨	٥
ألف- دور المصارف الإسلامية في دعم التكامل الإقليمي العربي.....	٥-٨	٥
باء- دور البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق التعاون الإقليمي.....	٩-١٢	٥
جيم- دور المصارف العربية في تطوير التعاون الاقتصادي الإقليمي.....	١٣-١٧	٦
دال- دور المصارف الخاصة في دعم التكامل الإقليمي العربي	١٨-١٩	٧
هاء- دور المصارف الخاصة في بلدان مختارة في دعم التكامل الإقليمي.....	٢٠-٢١	٨
واو- دور البورصات العربية في دعم التكامل الإقليمي العربي	٢٢-٢٥	٨
زاي- التكامل الإقليمي العربي في أسواق المال.....	٢٦-٢٩	٩
حاء- تجربة البلدان المشاركة في دعم التكامل الاقتصادي العربي	٣٠-٣٨	١٠
ثالثاً- تنظيم الاجتماع	٣٩-٤٢	١١
ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده	٣٩	١١
باء- الافتتاح	٤٠-٤١	١٢
جيم- الحضور	٤٢	١٢
المرفق- قائمة المشاركين.....		١٣

مقدمة

١- نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اجتماعاً للخبراء حول دور القطاع المالي في دعم التكامل الإقليمي، عقد في بيت الأمم المتحدة في بيروت، وذلك يومي ٢١ و٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وتضمن جدول أعمال الاجتماع بنوداً شملت دور كل من المصارف الإسلامية والمصارف الوطنية والخاصة والبورصات وأسواق المال العربية في تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي. وجرى خلال الاجتماع تقييم ما تحقق في مجال التكامل الاقتصادي الإقليمي مع التركيز على الخدمات المالية، حيث تبادل المشاركون فيه من خبراء محليين ودوليين وإقليميين وممثلين للهيئات الرسمية والقطاع الخاص، الخبرات بشأن واقع القطاع المالي والمعوقات التي تحول دون دعم التكامل الاقتصادي العربي. كما بحثوا سبل تنمية الخدمات المالية وخاصة في إطار المصارف الإسلامية، والأسواق المالية، والصناديق الوطنية والإقليمية، بغرض دعم التكامل الإقليمي. وفي ختام الاجتماع بلور الخبراء مجموعة من التوصيات الموجهة إلى متخذي القرار في البلدان الأعضاء في الإسكوا من أجل المساهمة في دعم التكامل الإقليمي العربي في مجال الخدمات المالية.

أولاً- التوصيات

٢- شملت التوصيات التي توصل إليها الخبراء حول دور القطاع المالي في دعم التكامل الإقليمي توصيات عامة وأخرى خاصة بالخدمات المالية. وفيما يلي عرض لهذه التوصيات:

ألف- توصيات عامة

٣- تضمنت التوصيات العامة ما يلي:

(أ) تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالأخص الاستثمار العربي البيني، وبالتالي رفع حصة البلدان العربية من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؛

(ب) تنويع الإنتاج المحلي، وبالأخص الموجّه للصادرات، بهدف تنويع الصادرات، من أجل المساهمة في تعزيز التجارة العربية البينية ورفع حصة البلدان العربية من التجارة العالمية؛

(ج) تسهيل النقل والتجارة بين البلدان العربية، بما في ذلك النقل المتعدد الوسائط، وإزالة العوائق غير الجمركية، مثل التعقيدات الإدارية والصعوبات المتعلقة بشهادة المنشأ، والاستثمار في البنى التحتية للاتصالات والنقل، والعمل على استكمال إجراءات إبرام اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية وتفعيلها فور دخولها حيز التنفيذ؛

(د) دعم السياحة العربية البينية التي تمثل لبعض البلدان العربية الحصة الأكبر من دخلها السياحي، مع ما يتطلبه ذلك من تحسين البنية التحتية، وتوفير الخدمات الحكومية، وزيادة قدرة استيعاب الفنادق، وتحسين ظروف الخدمات السياحية، وتسهيل إجراءات الحصول على سمات الدخول بين البلدان العربية، وإلغاء التعقيدات التي تواجه انتقال السياح بين هذه البلدان؛

(هـ) دراسة إنشاء صندوق مالي عربي مشترك لدعم البلدان العربية الأقل نمواً وتلك التي تعاني من آثار الحروب والمشاكل السياسية، بهدف مساعدتها على الانطلاق في عملية البناء والتنمية؛

(و) إشراك القطاع الخاص والجمعيات الأهلية بقدر أكبر في عملية التكامل، وذلك في ضوء الخطوة الإيجابية المتمثلة في مشاركة ممثلين عن القطاع الخاص في مؤتمر القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت، ١٩-٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩) والتي يؤمل منها خيرا من أجل إقامة سوق عربية مشتركة في المستقبل.

باء- توصيات خاصة بالتكامل الإقليمي في مجال الخدمات المالية

٤- تضمنت التوصيات الخاصة بالتكامل الإقليمي في مجال الخدمات المالية ما يلي:

(أ) مراجعة قوانين وتشريعات القطاع المالي في البلدان العربية بهدف زيادة فاعليتها وتحقيق التوافق (أو التقارب) التشريعي فيما بينها؛

(ب) تطوير أعمال أسواق المال العربية ومواءمة الأنظمة المعمول بها وتحسين سياسة الرقابة ورفع كفاءة الوساطة المالية من أجل توفير تمويل أكثر فاعلية، وخاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

(ج) تعزيز الجهود لوضع قوانين خاصة لممارسات القطاع المالي الإسلامي وتطوير كفاءته، وتوحيد التشريعات والمنتجات والخدمات وفق المقاييس العالمية بغية تخفيض كلفة المعاملات، وتنظيم الصناعة المصرفية الإسلامية عبر وضع أطر تشريعية وقومية خاصة بها والإشراف عليها، وضمان سلامة نظام التمويل، وتحسين سياسة الرقابة المصرفية والشرعية، وفرض قوانين تتوافق مع مبدأي العدالة والمنافسة؛

(د) تشجيع المستثمرين الذين يتمتعون بقدرة على الاستثمار الطويل الأجل (مثل صناديق التقاعد والصناديق السيادية)، وتوجيه هذه الاستثمارات لتوفير تمويل للمشاريع الطويلة الأجل؛

(هـ) زيادة درجة التعاون المصرفي بين البلدان العربية من خلال تمويل التجارة العربية البينية والتمويل المشترك للمشاريع الاستثمارية الاستراتيجية والإنتاجية في القطاعين الخاص والعام؛

(و) العمل على إقامة تكتلات مصرفية عربية وتطوير هيكليتها لدعم موقفها على الصعيدين المحلي والدولي والعمل على تقوية إمكاناتها التنافسية في الأسواق المحلية والإقليمية؛

(ز) تعزيز التعاون المصرفي العربي من خلال اتفاقيات الإقراض المشترك فيما بين المصارف في المنطقة، والتنسيق مع المؤسسات المالية لتجميع المدخرات واستخدامها في مشاريع استثمارية منتجة ومتكاملة على المستوى الإقليمي؛

(ح) دراسة إنشاء مصرف عربي مشترك للاستثمار والتجارة الخارجية، وتشجيع المصارف العربية القائمة لتسهيل الحصول على التمويل للشركات المشتركة لتعزيز الاستثمارات والتجارة البينية؛

(ط) تطوير النظم الحالية المعمول بها في البورصات العربية، مثل أنظمة التداول والمقاصة، وتأهيل الكوادر العاملة فيها وتوفير المعلومات عن أنشطة الأسواق المالية العربية والعمل على ربط البورصات العربية لإقامة سوق مالية عربية مشتركة؛

(ي) إبرام اتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي بين البلدان العربية.

ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

ألف- دور المصارف الإسلامية في دعم التكامل الإقليمي العربي

٥- قدّمت السيدة ريما الترك العريس، أستاذة مساعدة في الجامعة اللبنانية الأميركية، استعراضاً حول دور المصارف الإسلامية في دعم التكامل الإقليمي العربي، تحدثت فيه عن واقع التكامل الإقليمي والخلفية الاقتصادية للبلدان الأعضاء في الإسكوا، فتطرقت إلى الدخل القومي الفردي، ونسبة نمو الدخل القومي، وحجم القطاع المالي.

٦- كما تحدثت السيدة العريس عن الخدمات المالية الإسلامية المتوفرة في البلدان الأعضاء مشيرة إلى أن عدد المؤسسات المالية الإسلامية يناهز الـ٣٠٠ مؤسسة تنتشر في جميع أنحاء العالم وتصل موجوداتها إلى حوالي ٥٠٠ مليار دولار أمريكي، وأنها تنافس المصارف التقليدية من حيث الخدمات التي تقدمها والتي تشمل تمويل الأفراد والمؤسسات، وفتح الاعتمادات، والإقراض، وإصدار الكفالات وخطابات الضمان، بالإضافة إلى الخدمات التقنية الأخرى. كما تناولت المتحدثة تطور أعمال المؤسسات المالية الإسلامية من حيث تطور حجم هذا القطاع وخاصة بالنسبة إلى إجمالي السوق. واستعرضت تطور الأصول المالية لهذه المؤسسات وصافي الأرباح ونسبة رأس المال إلى الأصول ونسبة العائد إلى الأسهم منذ عام ٢٠٠١ موضحة أن المؤسسات المالية الإسلامية سجلت ارتفاعاً في الرسملة والأرباح واستطاعت أن تتصدى للأزمة المالية العالمية.

٧- وتطرقت السيدة العريس إلى دور المصارف الإسلامية في تطوير عملية التعاون والتكامل الإقليمي في المنطقة حيث أوردت أمثلة عن المؤسسات الموجودة والتي تعمل على تفعيل وتوافق أداء المصارف الإسلامية، ومن هذه المؤسسات المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (٢٠٠٤)، والمركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم التجاري (٢٠٠٦). وفيما يتعلق بتوسع المصارف الإسلامية عبر الحدود، أوردت السيدة العريس إحصاءات تشير إلى وجود ٤٩ مؤسسة مالية إسلامية عاملة في بلدان منطقة الإسكوا، ومنها ١٢ مؤسسة ذات تواجد إقليمي. وتحدثت عن فورة الصكوك فأكدت أن الصكوك يمكن أن تؤدي دوراً رائداً في تطوير العمل المصرفي الإسلامي وتفعيل السوق الإسلامية الثانوية بغية حل مشكلة السيولة لدى المؤسسات المالية الإسلامية، كما يمكنها المساعدة في دعم التعاون والتكامل الإقليميين عبر الرقابة الشرعية والفنية، من أجل المحافظة على هذا المنتج الإسلامي وسلامته. وختمت عرضها بتقديم مجموعة من المقترحات لتعزيز دور المصارف الإسلامية في دعم التكامل الإقليمي.

٨- وتعقيباً على عرض السيدة العريس، أشارت مداخلات المشاركين إلى أن عملية التنمية في البلدان العربية بطيئة جداً والأموال المتوفرة أكثر من فرص الاستثمار المعروضة، ولذلك تذهب الأموال العربية إلى الخارج. ونوه المشاركون بالدور الذي يمكن أن تؤديه المصارف التقليدية والإسلامية في تحقيق التنمية والتكامل الإقليمي لو توفرت الظروف التي تشجعها على الاستمرار والنمو، وخاصة الأنظمة والقوانين التي تحميها. وأكد المشاركون ضرورة تفعيل دور الهيئات التي تشرع أعمال البنوك الإسلامية مشيرين إلى أن سبب وجود الاختلاف في التشريعات بين البلدان العربية يعود إلى الاختلاف في التفسيرات.

باء- دور البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق التعاون الإقليمي

٩- قدم السيد عبد الحميد بشير، خبير اقتصادي في البنك الإسلامي للتنمية، عرضاً حول دور البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق التعاون الإقليمي. وبعد تقديم نبذة عن البنك الإسلامي للتنمية وإطاره

الاستراتيجي منذ تأسيسه في عام ١٩٧٣، تطرق إلى الآليات التي يتبعها البنك من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي، ومنها تعزيز وتطوير التجارة من خلال تنفيذ برنامجين، الأول يتعلق بتمويل الصادرات والثاني بتمويل الواردات، وتدعيم قدرات البلدان الأعضاء في مجال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وتسهيل انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير خطوط تمويل لمؤسسات التنمية الوطنية، وتعزيز دور القطاع الخاص في الاستثمار البيني عن طريق الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، وتخصيص مبلغ ٥ ملايين دولار لأنشطة المساعدة الفنية وتشجيع استثمارات القطاع الخاص وإصلاحات القطاع المالي والاقتصادي في البلدان الأعضاء.

١٠- وعرض السيد بشير جهود البنك الإسلامي للتنمية في مجال الترويج لصناعة الخدمات المالية وتطوير البنوك الإسلامية من خلال استراتيجية خماسية تشمل ما يلي: استحداث واستخدام أدوات مبتكرة للتمويل الإسلامي من أجل تعبئة الموارد؛ ومساعدة الصناعة المالية على تحديد الاحتياجات المستقبلية؛ وتشجيع الحوار بين أصحاب المصلحة؛ ودعم إتباع معايير متقاربة؛ وتقديم مساعدات فنية لبناء القدرات. وأشار السيد بشير إلى أن البنك، بالإضافة إلى ذلك، يقوم بتمويل المشاريع الإنتاجية والخدمات، ومنها مشاريع مد أنابيب الغاز الطبيعي، وتنمية البنية الأساسية، وتوليد ونقل وتوزيع الكهرباء، ومحو الأمية، بالإضافة إلى برنامج للمساعدة الفنية وبناء القدرات في المجالات التي حددتها منظمة التجارة العالمية، وذلك بالتعاون مع منظمات إقليمية ومؤسسات تمويل وطنية ومنظمات دولية.

١١- وتطرق السيد بشير إلى التحديات التي تعيق زيادة التجارة البينية وتحقيق التعاون الإقليمي وهي: ضعف الإرادة السياسية، وغياب العملة الموحدة لتفادي تقلبات سعر الصرف، وضعف القدرة التنافسية للمنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسات الإنتاجية والتجارية في البلدان الأعضاء، وضعف شبكات الطرق ووسائل النقل والاتصالات بين البلدان الأعضاء. وقدم مجموعة من الاقتراحات التي يمكن للبنك أن يأخذ بها لتحقيق التكامل الإقليمي بين البلدان الأعضاء.

١٢- وتساءل المشاركون خلال المناقشة التي تلت هذا العرض عن الشروط التي يضعها البنك الإسلامي للتنمية للموافقة على عمليات التمويل وتقديم الخدمات المالية الإسلامية.

جيم- دور المصارف العربية في تطوير التعاون الاقتصادي الإقليمي

١٣- قدم السيد فؤاد شاكر، أمين عام اتحاد المصارف العربية، عرضاً حول دور المصارف العربية في تطوير التعاون الاقتصادي الإقليمي، فأشار إلى الدور الهام الذي تؤديه المصارف العربية على الصعيدين الاقتصادي والإنمائي باعتبارها أداة التمويل الأولى والرئيسية للاقتصادات العربية والمشاريع الاقتصادية والاستثمارية والإنمائية والشركات وحتى القطاع الاستهلاكي في جميع البلدان العربية. وأضاف أن المصارف العربية تضطلع بمهام أساسية في تنمية الاقتصادات الوطنية والعربية، وهي: تمويل المشاريع والشركات والمستهلكين والقطاع العام في بلدانها، وتمويل عمليات التبادل الاستثماري والتجاري في بلدانها وفيما بين البلدان، والاستثمار في أسواق الأوراق المالية المحلية والإقليمية والدولية.

١٤- وأشار السيد شاكر إلى أن القطاع المصرفي العربي شهد نمواً في السنوات الماضية فبات يضم حالياً حوالي ٤٢٠ مؤسسة مصرفية تشمل ٢٨٠ مصرفاً تجارياً، و٦٠ مصرفاً إسلامياً، و٨٠ مصرفاً استثمارياً ومتخصصاً، بالإضافة إلى ٧٠ مصرفاً أجنبياً. وأضاف أن المصارف العربية تمتلك إمكانات بشرية وتقنية

ومالية ضخمة وتدير أكثر من ٢ تريليون دولار من الموجودات، وتستند إلى قاعدة ودائع تزيد عن تريليون دولار، وتعمل بقاعدة رأسمالية تزيد عن ٢٠٦ مليارات دولار. وقدم السيد شاكر مقترحات لتعزيز دور المصارف العربية في تنمية التعاون الإقليمي مشيراً إلى أن وجود قطاع مصرفي عربي منظم ومنافس وناجح يشكل عنصراً أساسياً في أي سياسة إنمائية يجري تطبيقها في المنطقة العربية سواء بشكل فردي أو تكاملي.

١٥- وأجمع المشاركون على أهمية تحسين مناخ الاستثمار ومؤشرات الأعمال وعلى ضرورة توسيع الجهاز المصرفي العربي لاستيعاب الأموال العربية. وأشاروا على سبيل المثال إلى أن لدى الصناديق السيادية العربية فوائض مالية خارج الوطن العربي لأن المصارف العربية لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب، ولذلك يتطلب تحسين مناخ الاستثمار مراجعة القوانين المعمول بها وسن التشريعات اللازمة، وتعزيز استقرار المصارف من خلال المشاريع الكبيرة والطويلة الأمد، وتشجيع انتقال العمالة في المجال المصرفي، خاصة إلى البلدان التي تفتقر إلى الخبرات المصرفية.

١٦- وتوقف المشاركون في المناقشة عند أثر البنوك التجارية على التنمية، إذ أنها تعتمد على الودائع والقروض القصيرة الأجل، وعند مخاطر التوسع الإقليمي لهذه البنوك ولأي دولة تخضع. فأكد السيد شاكر أن هذه البنوك تخضع لأساليب رقابة موحدة موضحاً أن مسؤولية الرقابة تنظمها مواثيق لجنة "بازل للإشراف المصرفي" التي نظمت الرقابة على المصارف ووحدتها، فالبلد الأم مسؤول عن ملاءة المصرف الرئيسي، والبلد المضيف مسؤول عن سيولة الفرع. وأثنى المشاركون على نظام التسويات الذي يساعد في تنمية السوق الداخلي وتنمية صناديق الاستثمار، ودعوا إلى تطوير هذا النظام ضمن جامعة الدول العربية أو اتحاد المصارف العربية.

١٧- ولاحظ المشاركون غياب مصارف الاستثمار في البلدان العربية، فأكدوا ضرورة إعادة هيكلة الجهاز المصرفي، وإنشاء مصارف استثمار، ودعم الاستثمار في قطاعي الصناعة والزراعة. وتم التنويه ببعض المشاريع ذات الطابع الإقليمي والتي مولتها المصارف التجارية ومنها: مشروعا الربط الكهربائي ومد أنابيب الغاز بين البلدان العربية.

دال- دور المصارف الخاصة في دعم التكامل الإقليمي العربي

١٨- قدم السيد حمزة جرادات، مستشار وزير المالية في الأردن، عرضاً تناول فيه دور المصارف التجارية في تعزيز التكامل الاقتصادي، فأشار إلى أن المصارف تمارس دوراً أساسياً في تمويل عمليات التجارة الخارجية والاستثمار من خلال ما تقدمه من تسهيلات ائتمانية وقروض مصرفية لكافة القطاعات العاملة، مما يساعد على تسهيل انسياب السلع والخدمات والأموال والاستثمارات بين البلدان، وذلك عن طريق حشد المدخرات وتوجيهها نحو المقترضين والمستثمرين بتكاليف أقل. وأضاف أن المصارف التجارية تقوم بتمويل المشاريع الاستثمارية المجدية وتوفير القروض اللازمة لتمويل نفقات القطاعات المختلفة، حيث يشمل ذلك تمويل الاستثمار في الموجودات الثابتة للمشاريع العاملة من مبان وآلات ووسائل نقل وغيرها، وتمويل شراء المواد الخام، وتمويل رأس المال العامل اللازم لعمليات التشغيل والإنتاج. وقال السيد جرادات إن الدور التمويلي والاستثماري للمصارف التجارية وعملها على تحفيز التكامل الاقتصادي يبرز بصورة عامة من خلال توفير العديد من الأدوات والمنتجات المصرفية لتمويل التجارة الخارجية والمشاريع على المستوى الإقليمي.

١٩- وتطرق السيد جرادات إلى سبل تنمية المصارف العربية من أجل تعزيز دورها في دعم التكامل الاقتصادي، ومنها رفع درجة التشابك المصرفي بين البنوك العربية، وزيادة الوجود المصرفي البيني في أسواق البلدان العربية المختلفة وذلك بأن تسمح هذه البلدان بإقامة فروع لبعض المصارف العربية لتقديم الخدمات المصرفية التقليدية والمستحدثة في إطار تعزيز التعاون الاقتصادي العربي.

هاء- دور المصارف الخاصة في بلدان مختارة في دعم التكامل الإقليمي

٢٠- قدمت السيدة نسرين كركوتلي، رئيسة قسم الدراسات والأبحاث في مصرف سورية المركزي، عرضاً عن دور المصارف الخاصة في الجمهورية العربية السورية في دعم التكامل الإقليمي العربي. فتحدثت عن اتفاقيات التكامل الإقليمي القائمة في الجمهورية العربية السورية، ودور المصارف في تحقيق التنمية. فأشارت إلى أن القطاع المصرفي يمثل المحرك الأساسي لعملية التنمية من خلال تأمين مصادر التمويل الرئيسية لمختلف القطاعات داخل الاقتصاد الوطني، ويساهم في تعزيز تدفق الاستثمارات ودخول رؤوس الأموال الأجنبية، سواء للاستثمار في القطاع المصرفي ذاته، أو في القطاعات الاقتصادية الأخرى، من خلال ما توفره المصارف من قنوات تحويل رئيسية للأموال والأرباح والعوائد من جهة، ومن تسهيلات مصرفية للمشاريع الاستثمارية المختلفة من جهة أخرى. وعرضت نسبة موجودات وودائع المصارف الخاصة وقيمة التسهيلات التي توفرها. وأكدت أن دور المصارف الخاصة في الجمهورية العربية السورية يتركز في تعزيز التنافسية داخل القطاع المصرفي بما يحقق تطور القطاع وتوفير خدمات أفضل للزبائن.

٢١- وتطرقت السيدة كركوتلي إلى دور المصارف في تحقيق التكامل الاقتصادي على المستوى الإقليمي وتجارب المصارف المالكة لفروع في أكثر من بلد، مشيرة إلى مصرفين في الجمهورية العربية السورية هما بنك بيمو السعودي الفرنسي، والمصرف الدولي للتجارة والتمويل، فالأول لبناني والثاني أردني.

واو- دور البورصات العربية في دعم التكامل الإقليمي العربي

٢٢- قدم السيد فادي خلف، أمين عام اتحاد البورصات العربية، لمحة عن الاتحاد ومختلف المراحل التي مر بها. ثم تطرق إلى مساهمة الاتحاد في تطوير الأسواق المالية العربية من خلال تطوير أعمال البورصات العربية والمقاصات وشركات الوساطة المالية ورفع كفاءة أدائها محلياً وعربياً، وإيجاد قنوات الاتصال بين أعضاء الاتحاد، وتشجيع القيد المشترك وحرية تداول الأوراق المالية بين المواطنين العرب، ومواءمة الأنظمة المعمول بها في البورصات الأعضاء من النواحي التشريعية والتقنية. وأشار إلى أن الاتحاد يقوم بتشجيع إنشاء الشركات المالية التي تقوم بوظائف الوساطة المالية، وخاصة تلك التي تضطلع بمهام تغطية وترويج وتسويق الإصدارات الجديدة، وتوفير وتبادل البيانات والخبرات بين أعضاء الاتحاد، ونشر الوعي الادخاري والاستثماري بين المواطنين العرب، وعقد برامج تدريبية متخصصة، وتنظيم المؤتمرات.

٢٣- وعرض السيد خلف جهود الاتحاد في مجال التعاون مع الاتحادات والمنظمات العربية والدولية ذات العلاقة، وإصدار النشرات والمطبوعات الدورية، وإنشاء موقع إلكتروني، والقيام بدور التحكيم أو التوفيق بين الأعضاء عندما يُطلب إليه ذلك، والتعاون والتنسيق مع هيئات الأوراق المالية العربية والعالمية واتحاداتها، والبورصات العالمية واتحاداتها وإنشاء قاعدة بيانات عن كافة أعضاء الاتحاد. وأشار إلى أن من أهم المشاريع التي نفذها الاتحاد لتنمية الأسواق العربية في عام ٢٠٠٩، إنشاء الموقع الإلكتروني، وإصدار

النشرة الإلكترونية، وتنظيم ورشات العمل والدورات التدريبية والمؤتمرات بمشاركة ممثلين عن الاتحادات الدولية، وتبادل الخبرات بين الأعضاء بعد استطلاع القدرات والاحتياجات، بالإضافة إلى توقيع الاتفاقيات المشتركة بين الأعضاء، وتدعيم العلاقات مع الاتحادات الإقليمية والعالمية، وتوسيع قاعدة الأعضاء وتسهيل التواصل فيما بينهم، ووضع مؤشر للاتحاد يكون مرجعاً للأسواق العربية، وإنشاء نواة قاعدة معلومات عن أعضاء الاتحاد تستكمل تباعاً. ومن المشاريع المتوسطة الأمد التي يعمل الاتحاد على تنفيذها تنظيم برامج تثقيفية للمتعاملين في الأسواق، وتطوير التشريعات في الأسواق المالية، ووضع معايير موحدة للشفافية والإفصاح لدى الشركات المدرجة، وإنشاء لجنة متخصصة في شؤون الوسطاء.

٢٤- ولاحظ المشاركون في النقاشات أن حركة المستثمر العربي في التعاملات في الأسواق المالية تتركز غالباً في المضاربة، وأن المشكلة الأساسية تتمثل في أن الكثير من المتعاملين مع البورصة تنقصهم الخبرة والمعرفة في سبل التعامل مع أصول البورصة. وأشاروا إلى البلبلة الكبيرة التي حصلت في بعض البورصات العربية إثر الأزمة المالية العالمية والخسائر التي منيت بها، والتي يعود سببها الرئيسي إلى أن بعض الحكومات عوّدت المستثمرين على التدخل ودفع الأموال كتعويض عن الخسائر، فتوقع المستثمرون نفس المعاملة. وشدد المشاركون على ضرورة زيادة وعي المستثمرين وتثقيفهم في هذا المجال للحد من هذه الظاهرة. وأشار السيد خلف إلى أن من حسنات الأزمة المالية أنها عالجت الحرج من التحدث عن المشاكل ومن طلب المساعدة. وأضاف أن اتحاد البورصات العربية يسعى إلى التواصل مع الخبرات العالمية وإقامة الشراكة مع البورصات العالمية لبناء الخبرات العربية.

٢٥- وأكد المشاركون الحاجة إلى نشر الوعي الاستثماري والوعي بأهمية إدراج الشركات في البورصات، وضرورة تزويد الشركات بأدوات استثمارية، بالإضافة إلى أهمية شركات المعلومات وشركات الوساطة. وتحدث أحد المشاركين عن غياب الشركات المستثمرة في البورصات العربية، فأشار إلى أن كل المستثمرين هم أفراد، وأن غياب شركات المعلومات وشركات الوساطة يؤدي إلى زيادة تأثر البورصات العربية بعضها البعض. وأوضح السيد خلف أن اتحاد البورصات العربية يعمل على تطوير الصفحة الإلكترونية الخاصة بالاتحاد من أجل توفير المعلومات قدر الإمكان، وأنه سيُصار لاحقاً إلى تجميع المعلومات بفضل التعاون مع شركة معلوماتية إقليمية.

زاي- التكامل الإقليمي العربي في أسواق المال

٢٦- قدم السيد خالد حسين، خبير اقتصادي أول في شعبة العولمة والتنمية الاقتصادية بالإسكوا، عرضاً عن ربط أسواق المال العربية ودورها في دعم التكامل الإقليمي. فأشار إلى أن ربط أسواق المال العربية ليس هدفاً في حد ذاته، بل يهدف إلى تحقيق عدة فوائد اقتصادية لجميع المتعاملين في البورصة، من أبرزها: تمكين الشركات المدرجة من الحصول على شروط تمويل أفضل نتيجة دخول عدد أكبر من المستثمرين إلى السوق، وتمكين المستثمرين من الحد من المخاطر المالية من خلال القدرة على تنويع المحافظ الاستثمارية وتوزيع المخاطر على عدد أكبر من الأوراق المالية، والمساهمة في رفع كفاءة شركات الوساطة نتيجة زيادة المنافسة. كما أكد أن لا غنى عن تطوير وربط أسواق المال العربية بصورة فعالة كشرط أساسي لاستعادة رأس المال العربي إلى المنطقة ولجذب الاستثمار الأجنبي.

٢٧- واستعرض السيد حسين تجارب ربط البورصات العربية التي يعود أولها إلى عام ١٩٨١. وأشار إلى أنه يعتقد أن السبب الرئيسي لعدم تفعيل البورصة العربية الموحدة هو عدم دعم البورصات العربية

للفكرة خشية التأثير السلبي للبورصة العربية الموحدة على نشاط أسواق المال العربية الأخرى، فالبورصة الموحدة تهدف إلى إدراج الشركات العربية القيادية والأنشط تداولاً مما سيضعف من حجم التداول في البورصات المحلية القائمة. وأضاف أن واقع أسواق المال العربية يدل على أن إدارة وتنظيم البورصات ومتطلبات الإدراج والإفصاح وإجراءات التداول والتسعير جميعها متباينة، إلى حد أن لكل سوق طبيعته وخصائصه المنفردة، كما أن مستويات تطور الأسواق متباينة إلى حد بعيد، ولكل سوق آلياته مما يجعل الربط على المستوى الإقليمي صعباً للغاية.

٢٨- وأشار السيد حسين إلى أنه يمكن ربط الأسواق العربية للأوراق المالية مع احتفاظ كل بورصة بخصوصيتها وعدم الحاجة إلى تغيير القوانين والتشريعات المنظمة، وذلك باعتماد استراتيجية تتألف من ثلاثة محاور: حرية التداول إقليمياً، واعتماد التداول الإلكتروني العابر للحدود، ووجود شركات وساطة مالية إقليمية. أما فيما يتعلق بدور أسواق المال العربية في مجال دعم التكامل الإقليمي، فأشار إلى أنه يمكن تحقيق ذلك من خلال توفير آلية لتيسير انتقال رؤوس الأموال بين البلدان العربية، والمساهمة في إنشاء وتمويل الشركات عبر الوطنية وخاصة في قطاع الوساطة المالية، إذ أن ربط أسواق المال العربية يعد الخطوة الأولى لإنشاء سوق مالية عربية مشتركة.

٢٩- واتفق المشاركون على أن توفر الإرادة السياسية هو الأهم من أجل تحقيق الربط بين البورصات، بالإضافة إلى الدراية في السوق والعائد. وأكدوا ضرورة التنبه إلى المخاطر التي ترافق الطرح المشترك، ومن أهمها مخاطر سعر الصرف، والازدواج الضريبي.

حاء- تجربة البلدان المشاركة في دعم التكامل الاقتصادي العربي

٣٠- عرض السيد مفتاح جاسم المفتاح، ممثل دولة قطر، جهود الدولة للتصدي للأزمة المالية العالمية. واستهل عرضه بالتطرق إلى دور القطاع المالي القطري في دعم التكامل الإقليمي. فأشار إلى أنه تم إنشاء ثلاثة فروع لمصارف قطرية في الجمهورية العربية السورية، منها مصرفان إسلاميان، وفروع في الإمارات العربية المتحدة واليمن والسودان، وإنشاء شركة استثمارية قطرية-سعودية، ومؤسسة مالية قطرية-عُمانية، ودراسة إنشاء بنك مشترك مع البحرين، بالإضافة إلى اقتراح قطر إنشاء بنك تنمية خليجي لتمويل المشاريع الخليجية المشتركة. وأضاف أن قطر شاركت في العديد من الاتفاقيات الداعمة للتكامل الاقتصادي بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، ومنها السوق الموحدة، والعملة الموحدة، كما ساهمت في تمويل ودعم عدة مشاريع ذات طابع إقليمي، ومنها: مشروع الربط الكهربائي الخليجي، وخط سكك الحديد لبلدان مجلس التعاون الخليجي، وخط غاز، وجسر يربط قطر بالبحرين وآخر بأبو ظبي.

٣١- وأشار السيد مشعل منور العارضي، ممثل دولة الكويت، إلى أن البلدان العربية تملك العديد من مقومات التكامل الإقليمي ولكنها تواجه العديد من المعوقات، ومنها اختلاف الأنظمة المالية والقانونية بين البلدان العربية. وأضاف أن الكويت قامت بدور كبير في مجال تحقيق التكامل العربي، وتمثل مؤخراً في عقد مؤتمر القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت، ١٩-٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩)، وهي أول قمة متخصصة في مواضيع اقتصادية، وقد صدر عنها مبادرة إنشاء صندوق لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والذي ساهمت فيه الكويت بمبلغ هام. أما فيما يتعلق بالتكامل العربي في القطاع المالي، فيتواجد في الكويت فروع للعديد من المصارف الإقليمية.

٣٢- وتحدث السيد أحمد حجر، ممثل الجمهورية اليمنية، عن مساهمة القطاع المالي اليمني في دعم التكامل الإقليمي. فأشار إلى أن القطاع المصرفي اليمني يشهد نمواً هاماً، ويشمل مصارف تجارية وإسلامية، محلية وأجنبية. وأضاف أن القطاع المصرفي اليمني يقوم بدور أساسي من حيث تمويل التجارة الخارجية، وتلقي التحويلات الخاصة بالعمال اليمنيين في الخارج، وتحصيل المساعدات والهيئات الخارجية، وتحصيل القروض الخارجية، وتوفير الخدمات المصرفية للاستثمارات الخارجية وللسياحة.

٣٣- وعرض السيد محمد الحموري، ممثل المملكة الأردنية الهاشمية، الإجراءات التي اتخذها الأردن لدعم التكامل العربي الإقليمي، ففي مجال الاستثمار، سعى الأردن إلى تحسين بيئة الاستثمار ومنح الامتيازات والإعفاءات. وأشار إلى أن الاستثمار العربي مثل حوالي ٨٨ في المائة من الاستثمار الأجنبي في بورصة عمان في عام ٢٠٠٩، مضيفاً أن الأردن ملتزم باتفاقية التجارة الحرة العربية وبالاتفاقيات الثنائية الموقعة مع البلدان العربية وهي اتفاقيات تجارية ولتجنب الازدواج الضريبي.

٣٤- وأكد السيد مكي ميرغني عثمان مكي، ممثل جمهورية السودان، إلى أهمية العمل العربي ضمن إطار جامعة الدول العربية، مشيراً إلى أن المستثمر العربي في السودان يعامل معاملة وطنية.

٣٥- وأشار السيد داود بن حمود بن سيف المحروقي، ممثل سلطنة عُمان، إلى التزام عُمان بتحرير تجارة السلع مع البلدان العربية، وبتقديم مجموعة من الحوافز للمستثمرين في القطاعات التي تستخدم تكنولوجيا حديثة. وأوضح أن المعوقات مع البلدان العربية هي معوقات إدارية يعود بعضها إلى شهادة المنشأ.

٣٦- وأشار السيد محمد عبد المجيد محمود العيسى، ممثل فلسطين، إلى أن القطاع المصرفي الفلسطيني حديث النشأة.

٣٧- وأشارت السيدة أمل شبارو، ممثلة الجمهورية اللبنانية، إلى أن القطاع المصرفي في لبنان يساهم في دعم التكامل الإقليمي إذ يتلقى تحويلات العاملين اللبنانيين في البلدان العربية، كما يستقبل الودائع العربية بفضل قوة القطاع المصرفي والقوة الائتمانية التي ساهمت في زيادة الودائع.

٣٨- وأخيراً، تحدث السيد عبد الله بن على المرواني، ممثل المملكة العربية السعودية، عن المشاريع المشتركة بين البلدان العربية داخل المملكة العربية السعودية وخارجها، مشيراً إلى أن المملكة العربية السعودية سعت إلى توقيع اتفاقيات إعفاء جمركي مع العديد من البلدان العربية، كما وقعت اتفاقيات لتعزيز النظام الاقتصادي ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر، وساهمت في تمويل عدة مشاريع إقليمية منها الربط الكهربائي والنقل، وسمحت بفتح فروع لمصارف إقليمية.

ثالثاً- تنظيم الاجتماع

ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

٣٩- عقد اجتماع الخبراء حول دور القطاع المالي في دعم التكامل الإقليمي في بيت الأمم المتحدة، في بيروت، يومي ٢١ و٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

باء- الافتتاح

٤٠- افتتح السيد نبيل صفوت، مدير شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة في الإسكوا، الاجتماع حيث شكر المشاركين على حضورهم، وأشار إلى أن حلم التكامل الإقليمي العربي يعود إلى أكثر من نصف قرن، إلى حين إنشاء جامعة الدول العربية وإبرام معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي. وأضاف أن من أبرز التطورات في مجال التكامل الإقليمي العربي في التسعينات من القرن الماضي، كان إبرام اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عام ١٩٩٥ بهدف تحرير التجارة خلال عشر سنوات يتم خلالها إلغاء كافة الرسوم الجمركية على التجارة العربية البينية للسلع ذات المنشأ العربي.

٤١- وعرض السيد صفوت الأنشطة التي تضطلع بها الإسكوا في مجال دعم التكامل الإقليمي العربي، ومنها إصدار تقرير سنوي، منذ ثماني سنوات، حول التطورات في مجالي العولمة والتكامل الإقليمي في البلدان العربية. وأشار إلى أن هذا الاجتماع، وهو الثالث حول قضايا متعلقة بالتكامل الإقليمي، يندرج ضمن تلك الأنشطة. فقد عُقد اجتماع الخبراء الأول حول تقييم التقدم المحرز في التكامل الإقليمي العربي والتعاون الأقاليمي في بيت الأمم المتحدة في بيروت يومي ٧ و٨ تموز/يوليو ٢٠٠٥، وتم خلاله تقييم التكامل الإقليمي العربي في مجالات التجارة، والطاقة، والمياه والبيئة، والكهرباء والغاز، والنقل؛ أما اجتماع الخبراء الثاني فكان حول المدخل القطاعي للتكامل الإقليمي العربي، وقد عُقد في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة يومي ١١ و١٢ تموز/يوليو ٢٠٠٧، وركز على المداخل القطاعية للتكامل الإقليمي ومنها التجارة، والاستثمار، والسياحة، والنقل. وأوضح السيد صفوت أنه تم اختيار موضوع القطاع المالي للاجتماع القائم لما له من أهمية حيث سيتم التركيز على دور المصارف الإسلامية، ومصارف التنمية الإقليمية، والمصارف الخاصة، والبورصات وأسواق المال، وسيتم تحليل دور هذه القطاعات في تحقيق التكامل الإقليمي العربي، وتأثير التكامل الإقليمي على أداء هذه القطاعات التي تؤثر وتتأثر بالتكامل الإقليمي.

جيم- الحضور

٤٢- حضر الاجتماع ممثلون عن عشرة بلدان عربية، بالإضافة إلى ممثلين عن عدة أسواق مالية عربية وممثلين عن جامعة الدول العربية والصندوق السعودي للتنمية، وعدد من الخبراء والمستشارين في القطاعات التي تساهم في التكامل الإقليمي العربي، بالإضافة إلى وفد إعلامي.

المرفق(*)

قائمة المشاركين

ألف- البلدان الأعضاء في الإسكوا

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد محمد الحموري
مستشار اقتصادي
وزارة المالية
هاتف: ٩٦٢-٦-٤٦٤١٥٨٢
خليوي: ٩٦٢-٧٩-٥٦٧٩٠٧٠
فاكس: ٩٦٢-٦-٤٦١٦٢٨٩
بريد إلكتروني: Mohammad.h@mof.gov.jo
hamourirana@yahoo.com

الجمهورية العربية السورية

السيد عقيل أسعد
معاون مدير العلاقات العربية
وزارة الاقتصاد والتجارة
هاتف: ٩٦٣-١١-٢٣٢٥٩١٠
خليوي: ٩٦٣-٩٦٦-٤٧٢٥٨٠
فاكس: ٩٦٣-١١-٢٢٢٨٧٢٢
بريد إلكتروني: akeell74@hotmail.com

السيدة نسرين كركوتلي
رئيسة قسم الدراسات
مديرية الدراسات والتخطيط والإحصاء
مصرف سورية المركزي
هاتف: ٩٦٣-١١-٢٢٣٤٢٣٢
خليوي: ٩٦٣-٩٣٢-٨٦٧١٥٦
فاكس: ٩٦٣-١١-٢٢٤٢٠٧٧
بريد إلكتروني: nsreen_ki@hotmail.com

جمهورية السودان

السيد مكي ميرغني عثمان مكي
مدير عام التعاون متعدد الأطراف
وزارة التعاون الدولي
هاتف: ٢٤٩-١٨٣-٧٦٤٣٨٤
خليوي: ٢٤٩-٩١١١٢٢٢٢٧
فاكس: ٢٤٩-١٨٣-٧٦٤٣٨٤
بريد إلكتروني: dindrawi@hotmail.com

السيدة نضال صلاح الدين أبوبكر
مديرة إدارة
بنك السودان المركزي
هاتف: ٢٤٩-١-٨٧٠٥٦٠٥٨
خليوي: ٢٤٩-٩١٥٢٣٢٢٣٣
فاكس: ٢٤٩-١-٨٧٧٨١٣٤١
بريد إلكتروني: nedal.abubakr@cbos.gov.sd

سلطنة عُمان

السيد داود بن حمود بن سيف المحروقي
باحث اقتصادي
دائرة المنظمات الاقتصادية
وزارة الاقتصاد الوطني
هاتف: ٩٦٨-٢٤٧٤٤٣٨٢
خليوي: ٩٦٨-٩٩٤٧٤٤٩٤
فاكس: ٩٦٨-٢٤٧٣٦٠٩٤
بريد إلكتروني: dawoodhamood@hotmail.com

السيد سعيد ناصر البوصافي
أخصائي قروض
وزارة المالية
هاتف: ٩٦٨-٢٤٧٤٤١٥٦
خليوي: ٩٦٨-٩٩٣٤٥٤٥٠
فاكس: ٩٦٨-٢٤٧٣٦٤٦٠
بريد إلكتروني: k_alsalti@hotmail.com

فلسطين

أحمد محمد خليل الحلبي
سكرتير أول
سفارة فلسطين في بيروت
هاتف: ٠١-٨٤٤٩٩٤، ٠١-٨٤٤٩٩٦
خليوي: ٠٣-٢٥٣٨٨٠
فاكس: ٠١-٨٤٤٩٩١
بريد إلكتروني: halabiahmed@hotmail.com

(*) صدر هذا المرفق كما ورد من القسم المعني.

فلسطين (تابع)

السيد محمد عبد المجيد محمود العيسى
مشرف دائرة الأبحاث
سلطة النقد الفلسطينية
هاتف: ٢٤٠٩٩٢٠-٢-٩٧٢
خليوي: ٣٥٥٣٣٤-٥٩٩-٩٧٢
فاكس: ٢٤٠٩٩٢٢-٢-٩٧٢
بريد إلكتروني: matallah@pma.ps

دولة قطر

السيد مفتاح جاسم المفتاح
مدير إدارة الإيرادات العامة والضرائب
وزارة الاقتصاد والمالية
هاتف: ٦٣٠/٤٤٦١٨٠٨/٤٤١٤٩٤٤-٩٧٤
خليوي: ٥٠٥٣٣٠٠-٩٧٤
فاكس: ٤٤٣٥٣٧٠-٩٧٤
بريد إلكتروني: malmoftah@mof.gov.qa
tax@mof.gov.qa

السيد جاسم محمد الكراني
رئيس قسم بحوث وتنمية الإيرادات
وزارة الاقتصاد والمالية
هاتف: ٤٤٦١٨١١-٩٧٤
خليوي: ٤٣١٦٤٨٣-٩٧٤
فاكس: ٥٠٠٠٦٥٦-٩٧٤
بريد إلكتروني: jassimk@mof.gov.qa

دولة الكويت

السيد مشعل منور العارضي
مراقب المنظمات الدولية
وزارة المالية
هاتف: ٢٢٤٨٢٣٨٥-٩٦٥
خليوي: ٩٩٦٠٣٠٢٤-٩٦٥
فاكس: ٢٢٤١٧٥٨٦-٩٦٥
بريد إلكتروني: mardhi@mof.gov.kw

السيد أحمد فهد المنيس
رئيس قسم السياسات والدراسات الفنية
بنك الكويت المركزي
هاتف: ٢٢٤٦٢١٩٩-٩٦٥
خليوي: ٩٩٦٣١٩٠٣-٩٦٥
فاكس: ٢٢٤٩٣٨٩٥-٩٦٥
بريد إلكتروني: aalmanayes@cbk.gov.kw

السيد سلطان عامر المطيري
مساعد محلل اقتصادي
وزارة المالية
هاتف: ٢٢٤٨٢٣٨٥-٩٦٥
خليوي: ٦٦٨١٤٦٦٤-٩٦٥
فاكس: ٢٢٤١٧٥٨٦-٩٦٥
بريد إلكتروني: econ_sultan@hotmail.com

السيدة شروق على الخليل
باحثة علاقات خارجية
وزارة المالية
هاتف: ٢٢٤٨٢٣٨١-٩٦٥
خليوي: ٩٧٣٧٧٣١٠-٩٦٥
فاكس: ٢٢٤١٧٥٨٦-٩٦٥
بريد إلكتروني: shorou.q8@hotmail.com
Sh-alkhalil@hotmail.com

الجمهورية اللبنانية

السيدة أمل شبارو
رئيسة دائرة الدين العام
وزارة المالية
هاتف: ٠١-٦٤٢٧٦٩
فاكس: ٠١-٦٤٢٧٦٩
خليوي: ٠٣-٤٩٠٦٦٧
بريد إلكتروني: shebaroamaly@hotmail.com
AmalS@finance.gov.lb

السيدة فيفيان غبيرة
رئيسة دائرة التعاون والعلاقات الصناعية
مصلحة الدراسات الاقتصادية والإنماء الصناعي
المديرية العامة
وزارة الصناعة
هاتف: ٠١-٤٢٩٣٣١
فاكس: ٠١-٤٢٧٠٠٨
بريد إلكتروني: economydpt@industry.gov.lb

السيد يوسف منصور عيسى
محاسب
دائرة الدين العام
وزارة المالية
هاتف: ٠١-٦٤٢٧٦٩
خليوي: ٠٣-١٢٩٩٦٥
فاكس: ٠١-٦٤٢٧٦٩
بريد إلكتروني: youssef.issa@hotmail.com
youssefi@finance.gov.lb

الجمهورية اللبنانية (تابع)

السيدة نسرين محمد علي
محاسبة
دائرة الدين العام
وزارة المالية
هاتف: ٠١-٦٤٢٧٦٩
فاكس: ٠١-٦٤٢٧٦٩
خليوي: ٠٣-٤٤١٢٧٧
بريد إلكتروني: NisreenM@finance.gov
nisrinema@hotmail.com

السيدة أوديت شارل أيوب
خبيرة اقتصادية
مصرف لبنان
هاتف: ٠١-٧٥٠٠٠٠ (تحويلية ٥٠٨١)
خليوي: ٠٣-٤٨١٠٤١
بريد إلكتروني: oayoub@bdl.com.lb

المملكة العربية السعودية

السيد عبد الله بن علي المرواني
مدير إدارة الدراسات والأبحاث
منسق أعمال الإسكوا في المملكة العربية السعودية
وزارة الاقتصاد والتخطيط
هاتف: ٩٦٦-١-٤٠٤٩٤٩٧
خليوي: ٩٦٦-٥٠-٥٢٣٨٢٩٤
فاكس: ٩٦٦-١-٤٠١٠٣١٢
بريد إلكتروني: AMarwani@planning.gov.sa

السيد بندر عبد العزيز الوايلي
خبير تخطيط
وزارة الاقتصاد والتخطيط
هاتف: ٩٦٦-١-٤٠٤٩٣٠١
فاكس: ٩٦٦-١-٤٠٤٩٣٢٣
بريد إلكتروني: Wayly@yahoo.com

جمهورية اليمن

السيد أحمد حجر
وكيل وزارة المالية المساعد لقطاع التخطيط
وزارة المالية
هاتف: ٩٦٧-١-٢٤٢٤٢٠
خليوي: ٩٦٧-٧٧٧٢٣٥٨٢٤
فاكس: ٩٦٧-١-٢٤٢٤٢٠
بريد إلكتروني: a_hajjar1@hotmail.com

السيد عبد الله أبو بكر الشيباني
وكيل قطاع الشؤون المالية والإدارية
البنك المركزي اليمني
هاتف: ٩٦٧-١-٢٧٤٠٨٧
خليوي: ٩٦٧-٧٧٧٩٠٠٤٧٨
فاكس: ٩٦٧-٢٧٤٠٨٦
بريد إلكتروني: a.alshaybani@yahoo.com

السيد هاشم علي هاشم الشريف
مدير إدارة المنظمات الدولية
وزارة الصناعة والتجارة
هاتف: ٩٦٧-١-٢٥٢٤٨١
فاكس: ٩٦٧-١-٢٥٢٤٥٦
خليوي: ٩٦٧-٧٧٧١٥١٤٤٠
بريد إلكتروني: a-a-l-001@hotmail.com

باء- المنظمات الإقليمية

جامعة الدول العربية

السيد خالد محمود والي
رئيس قسم التجارة في الخدمات
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٠٠٢٠٢٥٧٥٠٥١١
فاكس: ٠٠٢٠٢٥٧٤٣٠٢٣
خليوي: ٠٠٢٠١٢٢١١٢٨٥٦
بريد إلكتروني: khaledmwali@yahoo.com

اتحاد المصارف العربية

السيد فؤاد شاكر
أمين عام
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠١-٧٨٥٧١١
فاكس: ٠١-٨٦١٦٦٤/٨٦٧٩٢٥
بريد إلكتروني: fshaker@uabonline.org
uab-sgoffice@uabonline.org

جيم- صناديق التنمية العربية

الصندوق السعودي للتنمية

السيد محمد بن سعود بن محمد المحيميد
باحث اقتصادي
هاتف: ٩٦٦-١-٢٧٩٤٠٥٣
خليوي: ٩٦٦-٥٠-٥١٩٦١٤٧
فاكس: ٩٦٦-١-٤٦٤٧٤٥٠
بريد إلكتروني: m.almohaimeed@sfd.gov.sa

السيد سليمان بن صالح البليهي
محاسب مساعد
هاتف: ٩٦٦-١-٢٧٩٤١٢٩
خليوي: ٩٦٦-٥٠-٧٨٢١٣٣٢
فاكس: ٩٦٦-١-٤٦٤٧٤٥٠
بريد إلكتروني: sulaiman@sfd.gov.sa

دال- الأسواق المالية

بورصة قطر

السيد سيف خليفة المنصوري
المستشار الخاص للرئيس التنفيذي
هاتف: ٩٧٤-٤٣٣٣١٠١
خليوي: ٩٧٤-٥٤٤٢٦٦٩
فاكس: ٩٧٤-٤٣٣٣١٠١
بريد إلكتروني: saif@qe.qa

السيدة وفاء محمد الرشيد
مديرة إدارة المكتب الفني
هاتف: ٩٦٥-٢٢٩٩٢١٦١
فاكس: ٩٦٥-٢٢٩٩٢١٦٩
بريد إلكتروني: borse@kuwaitse.com

سوق الكويت للأوراق المالية

السيد مؤيد عدنان الشخص
مدير إدارة مكتب مدير السوق
هاتف: ٩٦٥-٢٢٩٩٢٢٢٩
فاكس: ٩٦٥-٢٢٤٢١٣٦٥
بريد إلكتروني: hzreik@kuwaitse.com

هاء- المصارف الخاصة

مجموعة البركة المصرفية

السيد معتصم خضر محمصاني
المدير العام وعضو مجلس الإدارة
مجموعة البركة المصرفية
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠١-٧٩٠١٢٩
خليوي: ٠٣-٦٣٩٧٩٥
فاكس: ٠١-٧٩٠١٢٨
بريد إلكتروني: m.mahmassani@al-baraka.com

واو- خبراء ومستشارون

السيد فادي خلف
أمين عام
اتحاد البورصات العربية
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠١-٦٤٣٧٤٩، ٠١-٦٤٣٤٣٦
خليوي: ٠٣-٧٩٩٩٩٦، ٠٣-٠١٧٠١٦
بريد إلكتروني: fadikhalaf@arabstockexchanges.org
info@arabstockexchanges.org
fadikhalaf@hotmail.com

السيد حمزة أحمد جرادات
مستشار وزير المالية
وزارة المالية
عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية
هاتف: ٩٦٢-٦-٤٦٤٣١٧٣
خليوي: ٩٦٢-٧٧٧٤٥٩٩٩٩
فاكس: ٩٦٢-٦-٤٦١٦٢٨٩
بريد إلكتروني: hamzah.j@mof.gov.jo

السيدة ريما الترك عريس
أستاذة مساعِدة
الجامعة اللبنانية الأميركية
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠١-٧٨٦٤٥٦ (تحويلية ١٦٤٤)
خليوي: ٠٣-٨٢٢٢٩٩
بريد إلكتروني: rima.turk@lau.edu.lb

السيد عبد الحميد بشير
خبير اقتصادي
البنك الإسلامي للتنمية
جدة، المملكة العربية السعودية
هاتف: ٩٦٦-٢-٦٦٥٨٣٥٤
خليوي: ٩٦٦-٥٠-٢٦٧٥٤٢٧
فاكس: ٩٦٦-٢-٦٣٦٧٨٥٣
بريد إلكتروني: ambashir@isdb.org

زاي- الإسكوا

السيد نبيل صفوت
مدير شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة
ص.ب.: ٨٥٧٥-١١
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠٠٩٦١١٩٨١٣٠١ (تحويلية ١٤٣٨)
مباشر: ٠٠٩٦١١٩٧٨٤٣٨
فاكس: ٠٠٩٦١١٩٨١٥١٠
بريد إلكتروني: safwatn@un.org

السيد أبو القاسم عبدالله
رئيس قسم تمويل التنمية
شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة
هاتف: ٠٠٩٦١١٩٨١٣٠١ (تحويلية ١٤٤٢)
مباشر: ٠٠٩٦١١٩٧٨٤٤٢
فاكس: ٠٠٩٦١١٩٨١٥١٠
بريد إلكتروني: abdullah14@un.org

السيد خالد حسين
خبير اقتصادي أول
قسم تمويل التنمية
شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة
هاتف: ٠٠٩٦١١٩٨١٣٠١ (تحويلية ١٤٦١)
مباشر: ٠٠٩٦١١٩٧٨٤٦١
فاكس: ٠٠٩٦١١٩٨١٥١٠
بريد إلكتروني: husseink@un.org

السيدة ثريا زين
باحثة اقتصادية
قسم تمويل التنمية
شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة
هاتف: ٠٠٩٦١١٩٨١٣٠١ (تحويلية ١٤٤١)
مباشر: ٠٠٩٦١١٩٧٨٤٤١
فاكس: ٠٠٩٦١١٩٨١٥١٠
بريد إلكتروني: zein@un.org

السيدة مارال طاشجيان
مساعدة فريق
قسم تمويل التنمية
شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة
هاتف: ٠٠٩٦١١٩٨١٣٠١ (تحويلية ١٤٤٨)
مباشر: ٠٠٩٦١١٩٧٨٤٤٨
فاكس: ٠٠٩٦١١٩٨١٥١٠
بريد إلكتروني: tashjian@un.org

السيد جورج حرب
باحث اقتصادي
قسم تمويل التنمية
شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة
هاتف: ٠٠٩٦١١٩٨١٣٠١ (تحويلية ١٤٤٧)
مباشر: ٠٠٩٦١١٩٧٨٤٤٧
فاكس: ٠٠٩٦١١٩٨١٥١٠
بريد إلكتروني: harbg@un.org

السيدة ندى الشهال
مساعدة بحث
قسم تمويل التنمية
شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة
هاتف: ٠٠٩٦١١٩٨١٣٠١ (تحويلية ١٤٤٣)
مباشر: ٠٠٩٦١١٩٧٨٤٤٣
فاكس: ٠٠٩٦١١٩٨١٥١٠
بريد إلكتروني: al-chahal@un.org

السيدة هبة حمادي
مساعدة بحث
قسم تمويل التنمية
شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة
هاتف: ٠٠٩٦١١٩٨١٣٠١ (تحويلية ١٤٥٩)
مباشر: ٠٠٩٦١١٩٧٨٤٥٩
فاكس: ٠٠٩٦١١٩٨١٥١٠
بريد إلكتروني: hammadi@un.org